التقرير عن الكوارث في العالم لسنة ٢٠٢٠
موجز

رغم القيظ والأعاصير

معاً سنواجه الآثار الإنسانية لأزمة المناخ

يود الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يعرب عن جزيل امتنانه للجهات التالية لدعمها *التقرير عن الكوارث في العالم لسنة ٢٠٢٠*

© **الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف، ٢٠٢٠**

يجوز اقتباس أي جزء من هذا المنشور أو استنساخه أو ترجمته إلى لغات أخرى أو تكييفه بما يلبي الاحتياجات المحلية دون إذن مسبق من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، شريطة الإشارة إلى المصدر بوضوح.

ISBN 978-2-9701289-6-0
https://media.ifrc.org/ifrc/world-disaster-report-2020

صورة الغلاف: ولاية أسام، الهند، ٢٠٢٠. جمعية الصليب الأحمر الهندي

تصميم الغلاف: Val Shapiro

بيانات الاتصال

ينبغي توجيه طلبات الاستنساخ لأغراض تجارية إلى أمانة الاتحاد الدولي:

العنوان:
Chemin des Crêts 17, Petit-Saconnex, 1209 Geneva, Switzerland
P.O. Box 303
CH-1211 Geneva 19
Switzerland

الهاتف: +41 22 730 4222 | **الفاكس:** +41 22 7304200 | **البريد الالكتروني:** secretariat@ifrc.org | **الموقع الشبكي:** www.ifrc.org

لمحة عن الكوارث المناخية والجوية وآثارها

في السنوات العشر الماضية، **كانت الظواهر الجوية والمناخية القصوى، كالفيضانات والعواصف وموجات الحر، سبب ٨٣٪ من جميع الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية.**

يتزايد **عدد الكوارث المناخية والجوية** منذ الستينات، **وارتفع عددها بنسبة ٣٥٪** تقريبا منذ التسعينات.

زادت أيضا نسبة جميع الكوارث التي تعزى إلى المناخ والظواهر الجوية القصوى زيادة كبيرة خلال هذه الفترة، من **٧٦٪ من جميع الكوارث في السنوات ٢٠٠٠ إلى ٨٣٪ في السنوات ٢٠١٠.**

وقد **أودت هذه الكوارث المناخية والجوية القصوى بحياة أكثر من ٤١٠ ٠٠٠ شخص في السنوات العشر الماضية**، ووقعت الغالبية العظمى منها في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الدخل المتوسط الأدنى. وكانت موجات الحر، ثم العواصف، من أشد الكوارث فتكاً.

تأثر ١,٧ بليون شخص آخر في جميع أنحاء العالم من جراء الكوارث المناخية والجوية القصوى خلال العقد الماضي.

موجز

التقرير في لمحة

بيّنت جائحة «كوفيد-١٩» مدى ضعف العالم أمام كارثة عالمية بالفعل. إلا أن كارثة أخرى أكبر من هذه ما فتئت تتعاظم منذ عقود عديدة، ولا تزال البشرية متأخرة كثيرا في جهود التصدي لها، حيث لا تزال المجتمعات والبلدان بحاجة إلى التكيف مع الواقع الذي تفرضه تلك الكارثة.

إن آثار الاحترار العالمي تقتل الناس بالفعل وتدمر حياة الناس وسبل عيشهم كل عام، وستزداد سوءا ما لَم تُتخذ إجراءات فورية وحازمة. ويتزايد تواتر الأحداث المناخية وشدتها بشكل كبير، حيث يُسجل المزيد من العواصف من الفئتين ٤ و٥، والمزيد من موجات الحر التي تتجاوز الأرقام القياسية، والمزيد من الأمطار الغزيرة، من جملة العديد من الظواهر المتطرفة الأخرى. كما أن فقدان الموارد الطبيعية، وانعدام الأمن الغذائي، والآثار الصحية المباشرة وغير المباشرة، والنزوح، كلها آخذة في الازدياد. وتتأثر مجتمعات كثيرة بالكوارث المتزامنة والمتعاقبة، مما يترك لها وقتاً قليلاً للتعافي قبل وصول الصدمة التالية. ويتعرض أكثر الناس عرضة للخطر في هذه المجتمعات المحلية لخطر إغفالهم ما لم تُفهم احتياجاتهم وقدراتهم وما لم تؤخذ كلمتهم في الاعتبار.

إن خُطط الدعم الضخمة التي يجري إعدادها في جميع أنحاء العالم للتصدي لكوفيد-١٩ تمثل فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل - ليس باعتماد نهج الانتعاش المراعي للبيئة فحسب، بل باعتماد نهج التكيّف مع المناخ أيضا، وذلك عن طريق استخدام الأموال للاستثمار في زيادة أمان المجتمعات وقدرتها على الصمود.

إن الموارد التي نحتاج إليها للتكيّف مع مخاطر الكوارث الحالية والوشيكة الناجمة عن المناخ هي في متناول اليد. فعلى سبيل المثال، يلزمنا ما يُقدر بنحو ٥٠ مليار دولار أمريكي (حوالي ٤٩ مليار فرنك سويسري) سنوياً لتلبية متطلبات التكيف التي حددتها ٥٠ دولة نامية للعقد القادم. ويُعد هذا المبلغ تافهاً بالمقارنة مع الاستجابة العالمية للأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-١٩ التي تجاوزت بالفعل ١٠ تريليونات دولار أمريكي (حوالي ٩,٨ تريليون فرنك سويسري)، بما في ذلك خطة الإنقاذ الاقتصادي من تبعات كوفيد-١٩ بقيمة ٧٥٠ مليار يورو (٨٠٢ مليار فرنك سويسري) التي اتفق عليها قادة الاتحاد الأوروبي في يوليو ٢٠٢٠، و٢,٢ تريليون دولار أمريكي (٢,١ تريليون فرنك سويسري) لقانون الانتعاش من آثار كوفيد-١٩ الذي اعتمدته الولايات المتحدة في شهر مارس. ويمكن استخدام هذه الأموال أيضا لتحقيق أهداف تتجاوز مجرد خلق فرص العمل (وهو أساسي في حد ذاته) وتسهيل انتعاش مراعٍ للبيئة وشامل وقادر على الصمود.

من الأهمية بمكان، أولاً وقبل كل شيء، استخدام الموارد المتاحة استخداما رشيدا - فعناوين الصحف حول الملايين والمليارات من الدولارات يجب ألا تصرفنا عن ضمان إنفاق الأموال على أفضل وجه لِمَن هُم في أشد الحاجة إليها. وحاليا، يبدو أن التمويل المخصص للتكيف مع تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث لا يعطي الأولوية دائما للبلدان الأكثر عرضة للخطر والأقل قدرة على التكيف مع هذه المخاطر والتصدي لها.

وبينما تُخصص مبالغ أكبر للبلدان التي تواجه أعلى مستويات التعرض لمخاطر الكوارث وتغيّر المناخ في أغلب الأحيان، فذلك لا يحدث دائما، حيث يُغفل العديد من البلدان الشديدة التأثر ولا تتلقى سوى القليل من الدعم للتكيف مع تغيّر المناخ.

يبين التحليل المعروض في *التقرير عن الكوارث في العالم لسنة ٢٠٢٠* أنه لم يكن هناك أي بلد من بين البلدان العشرين الأكثر عرضة لتغير المناخ (وفقاً لمبادرة التكيّف العالمي- جامعة نوتردام) والكوارث المناخية والجوية (وفقا لمؤشر إدارة المخاطر) من جملة البلدان العشرين التي تتلقى أعلى تمويل للفرد الواحد للتكيّف مع تغيّر المناخ. وتحتل الصومال، وهي الأكثر ضعفاً، المرتبة الحادية والسبعين فقط من حيث تعهدات التمويل للفرد الواحد. ولم تسجل أي من البلدان التي حصلت على أعلى خمسة تعهدات، درجات عالية أو عالية جداً من درجات الضعف. وفي المقابل، تلقى ٣٨ بلدا شديد الضعف (من بين ٦٠ بلدا) و٥ بلدان مصنفة على أنها شديدة الضعف (من بين ٨ بلدان) أقل من دولار واحد للفرد من تمويل التكيف مع تغير المناخ، بينما لم يتلق بَلَدان (جمهورية افريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية الشعبية) أي تعهدات بالتمويل على الاطلاق. والجدير بالذكر أن أياً من أكبر البلدان المتلقية الخمسة يندرج ضمن السياقات الهشة.

وثمة تحدٍ إضافي يتمثل في ضمان وصول التمويل إلى الأشخاص الأكثر عرضة للخطر داخل هذه البلدان. وقد تكون مجتمعات محلية كثيرة معرضة بشكل خاص للمخاطر المرتبطة بالمناخ، بدءاً بالأشخاص المتضررين من النزاعات الذين تأثرت قدرتهم على مواجهة الصدمات بالفعل، ومرورا بالمهاجرين والنازحين الذين يكافحون من أجل الحصول على الخدمات والمساعدات التي يحتاجونها، وانتهاءً بفقراء المدن وغيرهم من الجماعات المهمشة. وينبغي أن يصل الدعم إلى هذه الجماعات الأكثر عرضة للمخاطر المرتبطة بالمناخ من باب الأولوية.

الكوارث التي وقعت أثناء جائحة كوفيد-١٩، مارس- سبتمبر ٢٠٢٠

إن تغيّر المناخ لا ينتظر أن نتحكم أولا في جائحة «كوفيد-١٩». ويتأثر العديد من الناس بشكل مباشر بالجائحة والكوارث الناجمة عن المناخ في آن واحد، ويتعرض أشد الناس فقراً وأضعفهم في العالم للخطر بشكل أكبر ويعانون منه أكثر من غيرهم. لقد وقعت أكثر من ١٠٠ كارثة في الفترة ما بين مارس ٢٠٢٠ (عندما تم الإعلان عن الجائحة) والانتهاء من إعداد هذا التقرير بعد مضي ستة أشهر على ذلك، وقد تضرر منها أكثر من ٥٠ مليون شخص. لذا، فقد نكون «مشغولين» بالجائحة، إلا أنه بات من الملّح أكثر من أي وقت مضى، أن نتصدى للأمر.

وقع ما يزيد على
١٠٠
كارثة
خلال **الأشهر الستة** الأولى
من جائحة كوفيد-١٩

أكثر من
٥٠
مليون
شخص تضرر منها

أثرّ ما يزيد على
١٠
أحداث مختلفة
في أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ شخص

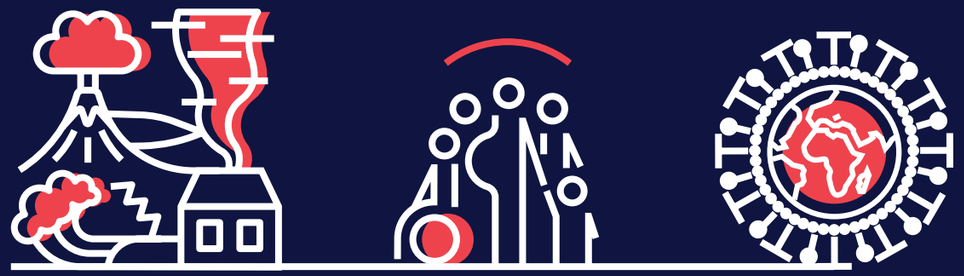

تأثر
٪٩٩
تقريبا من المتضررين بأحداث مرتبطة
بظواهر مناخية وجوية حادة

المصادر: IFRC GO, EM-DAT

ملاحظة: أعلنت منظمة الصحة العالمية كوفيد-١٩ جائحة في ١١ مارس ٢٠٢٠. تغطي الأرقام الفترة من ١ مارس إلى ١ سبتمبر ٢٠٢٠.

والمشكلات ليست مالية فحسب. ويذكر التقرير أن وقت الصحوة وتحويل الأقوال إلى أفعال قد حان. فنحن نعرف منذ سنوات ما ينبغي القيام به ولكننا تأخرنا في تنفيذه فحسب. علينا أيضا أن نستفيد بقدر أكبر من بعض الدروس الجديدة التي استخلصناها مؤخرا من بيئتنا المتغيّرة. ومن الضروري أن نضمن بشكل أساسي تنفيذ الالتزامات المتشابكة في أهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ بطريقة مترابطة. ويجب أن نسعى بشكل أفضل إلى ضمان منح جميع الجهات الفاعلة - الحكومات، والجهات المانحة، والقطاعات الإنسانية والإنمائية والمناخية والبيئية - الأولوية لدعم السكان والجماعات والبلدان الأكثر عرضة للخطر.

يتناول *التقرير عن الكوارث في العالم لسنة ٢٠٢٠* بتعمق مخاطر الكوارث التي يسببها تغيّر المناخ، ويحلل الإجراءات اللازمة لمعالجة آثارها على البشرية.

فيحلل الفصل الثاني، «**الأخطار المحيقة بنا - المناخ والكوارث: اتجاهاتها وآثارها**»، ارتفاع عدد الكوارث مع مرور الزمن، وزيادة الكوارث المناخية والجوية من حيث العدد والنسبة المئوية لجميع الكوارث. يمكننا، نتيجة لذلك، أن نتوقع تقلص الوقت المتاح للانتعاش ما بين كارثتين، وحدوث كوارث متعددة في آن واحد، بطريقة توصف بأنها صدمات مضاعفة أيضا. فعلى سبيل المثال، لم تتراجع مخاطر الأعاصير أو الفيضانات أو الجفاف أو الحرائق أو موجات الحر بينما كان العالم يتكيف مع جائحة «كوفيد-١٩». ويتناول هذا الفصل الآثار الإنسانية المحتملة للظواهر الجوية الحادة التي ستتفاقم بسبب تغيّر المناخ على مدى السنوات العشر إلى الثلاثين المقبلة - بما في ذلك النزوح وانعدام الأمن الغذائي وفقدان سبل العيش والأضرار التي تلحق بالممتلكات والإصابات والخسائر في الأرواح - واحتمال تجاوز قدرة العديد من الناس على التكيف. إن عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث المناخية آخذ في الازدياد، وسيستمر في الارتفاع ما لم نتخذ إجراءات بشأن التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره.

الفصل الثالث، «**المناخ كمضاعف للمخاطر - اتجاهات الضعف والتعرض للخطر**» يدرس الآثار الجغرافية غير المتكافئة بين المناطق وداخل البلدان للمناخ والأخطار المرتبطة بالطقس (التي تتحمل آسيا والمحيط الهادئ العبء الأكبر منها). وينظر في الكيفية التي تؤثر بها بعض التطورات، مثل التحضر السريع وغير المخطَط وعدم التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي، على مَن هم أكثر عرضة للخطر. ويرى أن الجهود الرامية إلى الحد من المخاطر يجب أن تستند إلى فهم أكمل للسبب الذي يجعل بعض الناس أكثر ضعفا و/أو أقل قدرة على مواجهة الأزمات من غيرهم، مع مراعاة فئات الأشخاص الذين يميلون إلى أن يكونوا أكثر ضعفا، ولكن أيضا أوجه التباين الكبيرة في الخبرة والظروف ضمن المجموعات وفيما بينها. ولولا ذلك، سنفشل في تغطية الأشخاص الأكثر معاناةَ. كما يبحث الفصل في الضغط الذي كان يعاني منه النظام الإنساني حتى قبل الصدمة العالمية لفيروس كورونا المستجد، ويحذر من أن الفجوات القائمة ستتفاقم بسبب أزمة «كوفيد-١٩».

الفصل الرابع، «**الحد من المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود: التقليل من آثار الأحداث القصوى المحتملة والمتوقعة إلى أدنى حد**»، يصف ما ينبغي القيام به للحد بفعالية من مخاطر الكوارث المناخية والجوية عن طريق تقليل درجة التعرض للخطر والضعف، وزيادة قدرة الناس على إدارة الصدمات وتحمّل الضغوط. ويدعو إلى زيادة جهود التكيف مع المناخ والجهود الإنمائية المسترشدة بالمخاطر على وجه السرعة اعتبارا من الآن لمواجهة المخاطر المتزايدة، وإلى تحقيق تحول في جميع نُهج الصمود في قطاعات التنمية والشؤون الإنسانية والبيئة والمناخ.

وينبغي أن تصبح البرامج والعمليات «مكيّفة مع المناخ» فيجب علينا بذل المزيد من الجهود للتعاون وتعزيز ومواءمة الجهود والحلول المشتركة؛ ويجب أن نُشرك المجتمعات المحلية - ولا سيما النساء والشباب والسكان الأصليين - في ممارساتنا في مجال التكيّف والحد من المخاطر وفي تصميمها إذا ما أُريد لها أن تلبي حقا احتياجات أكثر الناس تعرضا للخطر. ويشير الفصل أيضا

إلى ضرورة أن يصبح القطاع الإنساني أكثر فعالية وأن يتطور أيضا إذا ما كان له أن يواكب ارتفاع تواتر الظواهر المناخية والجوية وحدّتها، ولا سيما عن طريق توسيع نطاق نهج الإنذار المبكر وأساليب الاستشراف.

ويتناول الفصل الخامس، «**مراعاة البيئة: تعزيز الاستدامة البيئية لعمليات الاستجابة والانتعاش**» طرق جعل المساعدة الإنسانية أكثر مراعاةً للبيئة واستدامةً. ويوضح كيفية تعزيز الاستدامة البيئية لعمليات الاستجابة والانتعاش والحد، في الوقت نفسه، من الآثار المناخية والبيئية الناجمة عن ذلك. ويشير إلى مسؤولية المنظمات الإنسانية بعدم إلحاق أي ضرر، مما يعني اتباع نهج أكثر جدية بكثير في القطاع بأسره لضمان مراعاة البيئة في أنشطتنا وعملياتنا الخاصة (تخضيرها)، لا سيما فيما يتعلق ببصمة الكربون وتأثيرنا في البيئة.

ويستكشف الفصل السادس، «**إدارة مخاطر الكوارث بما يراعي تغيّر المناخ: ضمان وجود أطر تنظيمية شاملة ومتسقة**» ضرورة أن تحسّن البلدان فعالية أطرها الوطنية لإدارة المخاطر للتصدي لتزايد مخاطر الكوارث وتفاقم الاتجاهات المناخية. وينبغي أن يحدث ذلك من خلال عمليات متسقة لتعديل القوانين والسياسات التي تعزز القدرة على الصمود أمام أخطار المناخ والكوارث بطريقة أكثر انتظاما. وبهذه الطريقة، يمكن للدول تحقيق أقصى استفادة من مواردها المتاحة وزيادة كفاءة تدابيرها لإدارة المخاطر. وتُعد القوانين والسياسات الوطنية الأكثر تكاملاً التي تعالج مخاطر المناخ والكوارث على المستوى المحلي وسيلة رئيسية لوضع التزامات دولية شاملة في إطار أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وإطار سنداي.

الفصل السابع، «**التمويل الذكي: تخصيص الأموال حيث تمس الحاجة إليها**»، يبين أن هياكلنا الحالية لتمويل التكيّف مع تغيّر المناخ لم تبلغ هدفها بعد من حيث المخصصات. ويتعلق التمويل الذكي *بمحل* الإنفاق *وكيفيته*، وليس بكميته فقط. ويعني ذلك التعمد في توجيه الأموال إلى البلدان والمجتمعات الأكثر عرضة لخطر أزمات تغيّر المناخ، وتصميم استراتيجيات تمويل شاملة في ضوء ما يحتاجه هؤلاء الناس والأماكن حقاً. ويجب أن تتحمل البلدان المتقدمة مسؤولية واضحة للوفاء بتعهدها بتوفير التمويل، كما يجب أن يتحمل المشاركون في استخدامه مسؤولية ضمان توجيهه على أفضل وجه وتخصيصه بطريقة تحُدث أكبر الأثر في الأشخاص الذين هُم في أمس الحاجة إليها. ويجب أن يشمل ذلك الاستفادة من خبرة ودراية السكان المحليين والنظم المحلية التي تواجه أسوأ آثار تغيّر المناخ. ولا بد، لتحقيق ذلك، من جهد متضافر ليس لاستهداف أكثر الأماكن ضعفا فحسب، بل أيضا لوضع خطط وأدوات تمويل تدعم تحقيق أفضل النتائج للناس.

ويؤكد *التقرير عن الكوارث في العالم لسنة ٢٠٢٠* على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة على مستوى المجتمعات المحلية، حيث تشتد الحاجة إليها. ولكن يجب على كل الجهات الفاعلة أن تبحث عن أساليب أذكى للقيام بذلك. ويدعو التقرير في توصياته جميع الجهات الفاعلة إلى أن **تراعي المناخ**، وأن **تحدد الأولويات الصحيحة**، وأن **تُدمج وتوّطن** نُهُج إدارة المناخ والكوارث.

كوارث عام ٢٠١٩

٣٠٨
من الكوارث ناجمة عن الأخطار الطبيعية

٧٧٪
من الكوارث التي تسببت من الأخطار الطبيعية كانت كوارث مناخية وجوية

تضرر ٩٧,٦ مليون
شخص ومقتل ٢٤,٣٩٦ آخرين

تضرر ٩٧٪
من الأشخاص من الكوارث المناخية والجوية

موجات حر، أوروبا الغربية
يونيو إلى أغسطس ٢٠١٩
أثرت ٣ موجات حر على بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا وإسبانيا وسويسرا والمملكة المتحدة وأودت بحياة ٣,٤٥٣ شخصاً

إعصار دوريان، جزر البهاما والولايات المتحدة الأمريكية
سبتمبر ٢٠١٩
وأَوْدَيَا بحياة ٣٧٩ شخصاً

الفيضانات، باراغواي
مايو ٢٠١٩
أضرت بأكثر من ٥٢٢,٠٠٠ شخص
وأودت بحياة ٢٣ شخصاً

تفشي الإيبولا، الكونغو
أغسطس ٢٠١٨ - يناير ٢٠٢٠
أودى بحياة ٢٢٦٤ شخصاً
(سنة ٢٠١٩ فقط)

جفاف، شرق أفريقيا وجنوبها
يناير - ديسمبر ٢٠١٩
أضر بأكثر من ٩ ملايين شخص
في ١٢ بلداً

إعصارا إيداي وكينيث، جزر القمر وملاوي وموزامبيق وزمبابوي
مارس و أبريل ٢٠١٩
أضرا بأكثر من ٣ ملايين شخص
وأودا بحياة ١٢٩٤ شخصاً

جفاف، أفغانستان
أبريل ٢٠١٨ - يوليو ٢٠١٩
أضر بـ ١٠,٦ مليون شخص

إعصار فاني، الهند
مايو ٢٠١٩
أضر بـ ٢٠ مليون شخص
وأودى بحياة ٥٠ شخصاً

أعاصير فاكساي وهاجيبيس، اليابان
سبتمبر - أكتوبر ٢٠١٩
أضرت بأكثر من ٥١٠,٠٠٠ شخص

أعاصير فاكساي وهاجيبيس، الفلبين
ديسمبر ٢٠١٩
أضرت بـ ١,٩ مليون و٣,٢ مليون شخص
على التوالي وأودت بحياة ٦٧ شخصاً

حرائق، أستراليا
سبتمبر ٢٠١٩ - فبراير ٢٠٢٠
١٩,٤ مليون هكتار أحرقت

كوارث
وفقا لتصنيف EM-Dat taxonomy

- عواصف
- حرائق
- زلازل
- فيضانات
- درجات حرارة قصوى
- نشاط بركاني
- انهيارات أرضية (الهيدروميت)
- جفاف
- أوبئة

فيضاناً	عاصفة	انهياراً أرضيا (الهيدروميت)	حرائق	درجات حرارة قصوى	كوارث جفاف	زلزالاً	كوارث نشاط بركاني	كارثة أوبئة
١٢٧	٥٩	٢٥	٨	١٠	٨	٣٢	٣	٣٦

المصادر . الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ٢٠٢٠ استنادا إلى بيانات من:
EM-DAT, NDGC, WHO, DHO, FIRMS, National Hurricane Center, Joint Typhoon Warning Center, IBTrACS (NOAA), Reliefweb

ملاحظات: إن الخرائط المستخدمة لا تعّبر عن رأي الاتحاد الدولي أو الجمعيات الوطنية بشأن الوضع القانوني لإقليم ما أو سلطاته.

مراعاة تغيّر المناخ

ينبغي أن تحضّر الجهات الفاعلة في المجالات الإنسانية والإنمائية والمناخية والبيئية نفسها بصورة أفضل بكثير لاتخاذ إجراءات مبنية على التنبؤات (بدءاً من توفير النقد، ولوازم الإصحاح والنظافة الصحية أو عُدد أدوات الإيواء، وحماية تدابير سبل كسب العيش، مثل عمليات إجلاء الماشية، بين جملة أمور) بما في ذلك من خلال التمويل المبني على التنبؤات. ويشير *التقرير عن الكوارث في العالم لسنة ٢٠٢٠* إلى أن الوقت قد حان لاعتماد هذا النهج على نطاق واسع، بإدراجه في القوانين والسياسات والخطط الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث، وفي إجراءات وممارسات الجهات المانحة والمنظمات الإنسانية.

ويكمن سر ذلك في مراعاة المعلومات العلمية بشأن المخاطر القادمة، والعمل على أساسها، مع إدراك أن هذه المخاطر قد تكون مختلفة تماما عن تلك التي وقعت حتى في الماضي القريب. ويتطلب ذلك الجمع بين فهمنا الحالي لأوجه الضعف والقدرات وفهمنا لمخاطر المستقبل المحتملة على مراحل زمنية مختلفة (بما في ذلك التنبؤات الجوية والتنبؤات الموسمية والتوقعات الطويلة الأجل لتغيّر المناخ).

وفي ما يتعلق ببرامج إدارة مخاطر الكوارث، يمكن أن تكون التنبؤات الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل/الموسمية على حد سواء حاسمة للتخطيط والاستثمار، في حين ينبغي أن تؤدي التنبؤات القصيرة الأجل إلى اتخاذ إجراءات استباقية. وقد تجاوز التمويل المبني على التنبؤات والنهُج المماثلة مرحلة إثبات صحتها، حيث أدمجها الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وشركاء آخرون في أعمالهم في أكثر من ٦٠ بلدا حتى الآن. ويجب أن تشمل جميع نظم الإنذار المبكر أكثر الناس تعرضا للخطر، وأن يسهل فهمها واتخاذ إجراءات بشأنها، في حين يجب أن يقابل الاستثمار في الإنذار المبكر استثمارات في العمل المبكر أيضا إذا ما أريد انقاذ أرواح الناس. وفي الوقت نفسه، يمكن للمعلومات المتعلقة بالمخاطر وبالفئات الضعيفة بصفة خاصة، التي تُجمع لوضع نظم الإنذار المبكر والعمل المبكر، أن تستعمل بسهولة للحد من المخاطر الطويلة الأجل ولتخطيط التكيّف (ولكنها نادراً ما تحقق ذلك حالياً!). فعلى سبيل المثال، وإلى جانب الاستثمارات في نظم الإنذار المبكر بالفيضانات للمجتمعات المحلية الضعيفة، يجب جعل البنى الأساسية الحيوية أكثر قدرة على الصمود من أجل تحمل مخاطر الأحوال الجوية القصوى وارتفاع منسوب مياه البحار التي يمكن التنبؤ بها - والمتزايدة في كثير من الأحيان.

تحديد الأولويات الصحيحة

إن هدفنا الجماعي هو الحفاظ على سلامة الجميع من الكوارث، غير أن أولويتنا ومحور اهتمامنا ينبغي أن ينصبّا على أكثر المجتمعات تعرضاً للمخاطر المناخية وتأثرا بها.

ويبين *التقرير عن الكوارث في العالم لسنة ٢٠٢٠* أن التمويل الدولي للإجراءات المناخية والحد من مخاطر الكوارث لا يواكب احتياجات التكيّف في البلدان المنخفضة الدخل، وأن البلدان التي تواجه أكبر المخاطر بأدنى قدرات التكيّف لا تحظى بالأولوية.

كما تفتقر العديد من قوانين إدارة مخاطر الكوارث وخطط التكيف الوطنية إلى تكليف واضح بالتركيز على الأشخاص الأكثر عرضة للخطر وضمان مشاركتهم في صنع القرار. وفيما يُسجل تفاوت كبير بين أكثر الناس والمجتمعات المحلية تعرضا للخطر من مكان إلى آخر، فإن سكان الأحياء الفقيرة، والمهاجرين والنازحين، والسكان الأصليين، وكبار السن والمعوقين، والأشخاص ذوي الميول والهويات والتعبيرات الجنسية والخصائص الجنسية المتنوعة، هم من بين الأشخاص الذين كثيرا ما يُغفلون.

أفغانستان، ٢٠١٩. بعد سنوات من الجفاف، خلّفت الفيضانات الفجائية في مارس ٢٠١٩ الموت والدمار في العديد من المحافظات في أفغانستان. وتعاني مجتمعات محلية عديدة من كوارث حالية ومتتالية مما لا يترك لها سوى القليل من الوقت للتعافي قبل الصدمة اللاحقة.

© جمعية الهلال الأحمر الأفغاني / Meer Abdullah Rasikh

تبني النهج وتوطينه

إن «تبني النهج» قد لا يبدو أسلوبا ثوريا بشكل خاص إزاء أزمة المناخ العالمية، ولكنه أمر لا غنى عنه. إن الأطر التنظيمية العالمية الرئيسية - أهداف التنمية المستدامة وإطار سنداي واتفاق باريس - تدعو بالفعل إلى تبني نُهج التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث والتنمية. ومع ذلك، فإن عددا قليلا من القوانين والسياسات الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث يتبنى بالكامل التكيّف مع تغير المناخ، وتستخدم بعض الدول آليات مؤسسية وعمليات تخطيط متوازية ومنفصلة للتكيّف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث والتنمية.

وهناك أيضاً نقص في التكامل بين مصادر التمويل الدولية، فكثيرا ما يفتقر تمويل التكيّف مع تغير المناخ والتنمية والمساعدات الإنسانية إلى التنسيق، مما يترك ثغرات في التغطية - لا سيما في دعم المستجيبين المحليين والعمل على مستوى المجتمع المحلي.

ويمكن للمنظمات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني المحلية أن تتوقع انتعاش المجتمعات المحلية المتضررة وتستجيب له وتدعمه، إذا كانت هذه المجتمعات المحلية تملك الموارد التي تحتاج إليها. ويصعب على جماعات المجتمع المدني الحصول على التمويل المتعدد الأطراف بشأن المناخ، وهناك عدم اهتمام جماعي يمكن أن يحول دون توفير الدعم لبناء القدرات المؤسسية على المدى الطويل لدى المستجيبين المحليين للكوارث.

موجز التوصيات

للحكومات

- تصميم الاستثمارات، بما في ذلك خطط الإنعاش التالية لكوفيد-١٩، من أجل دعم تحقيق مجتمع مراعٍ للبيئة وقادر على الصمود وشامل للجميع، والاستثمار في التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه.
- ضمان تصميم البنى الأساسية الرئيسية، مثل المدارس والمستشفيات ومرافق رعاية الأطفال وكبار السن، والسدود، ومحطات توليد الطاقة ومرافق المياه والصرف الصحي (وتجديدها حيثما أمكن) كي تصمد أمام الظواهر المناخية والجوية القصوى المتوقعة وارتفاع مستوى سطح البحر، واستخدام تقييمات الأثر البيئي كأداة تنظيمية.
- مراجعة قوانين إدارة مخاطر الكوارث وسياساتها وخططها للتأكد من مراعاتها لتغيّر المناخ وفهمها وتطبيقها. وينبغي لهذه القوانين والسياسات والخطط أن تفكر أيضا في اقتراح ابتكارات رئيسية مثل اتخاذ إجراءات وتوفير استثمارات قائمة على التنبؤات ترتبط بنظم الحماية الاجتماعية المقاومة للصدمات.
- تصميم نظم متكاملة للإنذار المبكر والاستجابة السريعة تركز على الناس وتضمن تقديم إنذارات قابلة للتنفيذ في الوقت المناسب على مستوى المجتمع المحلي، فضلا عن توفير الحماية الكافية، والاستثمار في تلك النظم.
- ضمان تحقيق اللامركزية في الحصول على التمويل اللازم لأنشطة التكيف وإدارة مخاطر الكوارث، ولا سيما على الصعيد المحلي.

للمنظمات الإنسانية (وغيرها من منظمات المجتمع المدني ذات الصلة)

- اعتماد إجراءات التكيف مع تغيّر المناخ وتعزيزها، لا سيما في المناطق الحضرية، وكذلك في الظروف التي قد يكون اختصاصيو التنمية أقل حضورا فيها، مثل الأزمات المعقدة.
- زيادة استخدام المعلومات المستخلصة من التنبؤات في التخطيط، واستخلاص الدروس من التجارب الناجحة في مجال الإجراءات العاجلة المتخذة بناء على التنبؤات.

- مواصلة تعزيز الاستجابة السريعة وزيادة القدرة على مواجهة الكوارث التي لا يمكن تجنبها.
- تحمّل مسؤولية الإبلاغ عن الآثار المناخية والبيئية العالمية والمحلية بصورة واضحة، وتعزيز الاستدامة البيئية للأنشطة الإنسانية وتأثيرها، وإقامة روابط أقوى مع البيئة في جميع مراحل العمل الإنساني.

للجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية

- تصميم خطط للدعم والإنعاش بعد أزمة كوفيد-١٩ لتحقيق الانتعاش المراعي للبيئة والقادر على الصمود والشامل للجميع، والاستثمار في التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيف معه.
- زيادة طموح مواءمة التمويل مع احتياجات التكيف في أكثر البلدان النامية ضعفا.
- ضمان تخصيص التمويل المخصص للإجراءات المناخية والحد من مخاطر الكوارث، على أن تُمنح الأولوية للبلدان التي تواجه أعلى المخاطر والتي لديها أدنى القدرات.
- تغيير الإجراءات بحيث يمكن الحصول على التمويل المتعدد الأطراف في مجال المناخ على الصعيد المحلي لتعزيز القدرة على الصمود بإشراف المجتمعات المحلية، فضلا عن تعزيز القدرات المؤسسية وقدرات الاستجابة على المدى الطويل.
- زيادة دعم النُهج الاستباقية بحيث يمكن لعدد متزايد من الناس الحصول على المساعدة قبل وقوع الصدمات التي يمكن التنبؤ بها.
- مساعدة المنظمات الإنسانية على اعتماد نهج أكثر مراعاة للبيئة (ينبغي أن يشمل تخصيص ميزانية كافية لتعزيز النظم والقيام بمشتريات مستدامة) والتنسيق فيما بينها لتجنب التناقضات في متطلباتها إزاء الجهات التي تتلقى التمويل.

للمؤسسات والخبراء المعنيين بتغيّر المناخ

- تبني وتعزيز أساليب أكثر فاعلية لإدارة مخاطر الكوارث الناجمة عن تغيّر المناخ بوصفها عنصرا حاسما من عناصر التكيف، وبالتالي هدفا هاما من أهداف الإجراءات المناخية العالمية والمحلية، إلى جانب التخفيف من آثار تغيّر المناخ.
- ربط الأدوات التحليلية (فضلا عن أدوات السياسة والتمويل) للتكيف الطويل الأجل مع العمل المبني على التنبؤات القصيرة الأجل والاستجابة ما بعد الكوارث.
- مضاعفة الجهود، بالتعاون مع الشركاء في مجال المساعدة الإنسانية والتنمية، لضمان حصول المجتمعات المحلية على معلومات علمية مفهومة عن المخاطر الناجمة عن المناخ، في الوقت المناسب.
- الاستفادة من تجربة الأوساط الإنسانية والمجتمعات المعنية بالحد من مخاطر الكوارث في مجال إدارة الصدمات، التي تشمل الحاجة إلى نهُج متعددة الأطراف، والتركيز بقوة على التنفيذ على الصعيد المحلي.

للجميع

- ضمان منح الأولوية لأكثر الناس ضعفاً في إجراءات التكيّف مع تغيّر المناخ وإدارة مخاطر الكوارث.
- الإصغاء إلى كلمة المجتمعات المحلية لفهم معارفها وآليات تكيفها وممارساتها واحتياجاتها المرتبطة بأزمة المناخ، ولتصميم برامج تراعي الخصائص الثقافية.
- دعم وتمكين قيادات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في مجال التكيف مع تغيّر المناخ وجهود إدارة مخاطر الكوارث.
- كسر الحواجز والعمل معا لمواجهة مخاطر الكوارث الناجمة عن تغيّر المناخ.

حان الوقت لاتخاذ إجراءات

لقد أثبتت جائحة كوفيد-١٩ أن البشرية قادرة على التعرف على أزمة عالمية والتصدي لها، وإيجاد الموارد حيث لم تكن متاحة على ما يبدو، واتخاذ خطوات سريعة لم يسبق لها مثيل للتصدي للأزمة.

ويمثل تغيّر المناخ تحديا للبشرية يفوق في أهميته فيروس كورونا المستجد، ويهدد بالفعل بقاءنا على المدى الطويل.

لذا، علينا أن نتصدى لهذا التهديد باتخاذ إجراءات تضع حدا لتغيّر المناخ. ويتعين علينا، في الوقت نفسه، أن نعمل على الحد من الوفيات والأضرار التي تسببها الكوارث الناجمة عن المناخ بالفعل.

علينا جميعاً - الحكومات، المانحون، الأوساط الإنسانية، وأوساط التنمية والمناخ والبيئة – أن نعمل بفعالية قبل فوات الأوان. فلا تفوتوا هذه الفرصة.

تحميل التقرير الكامل هنا

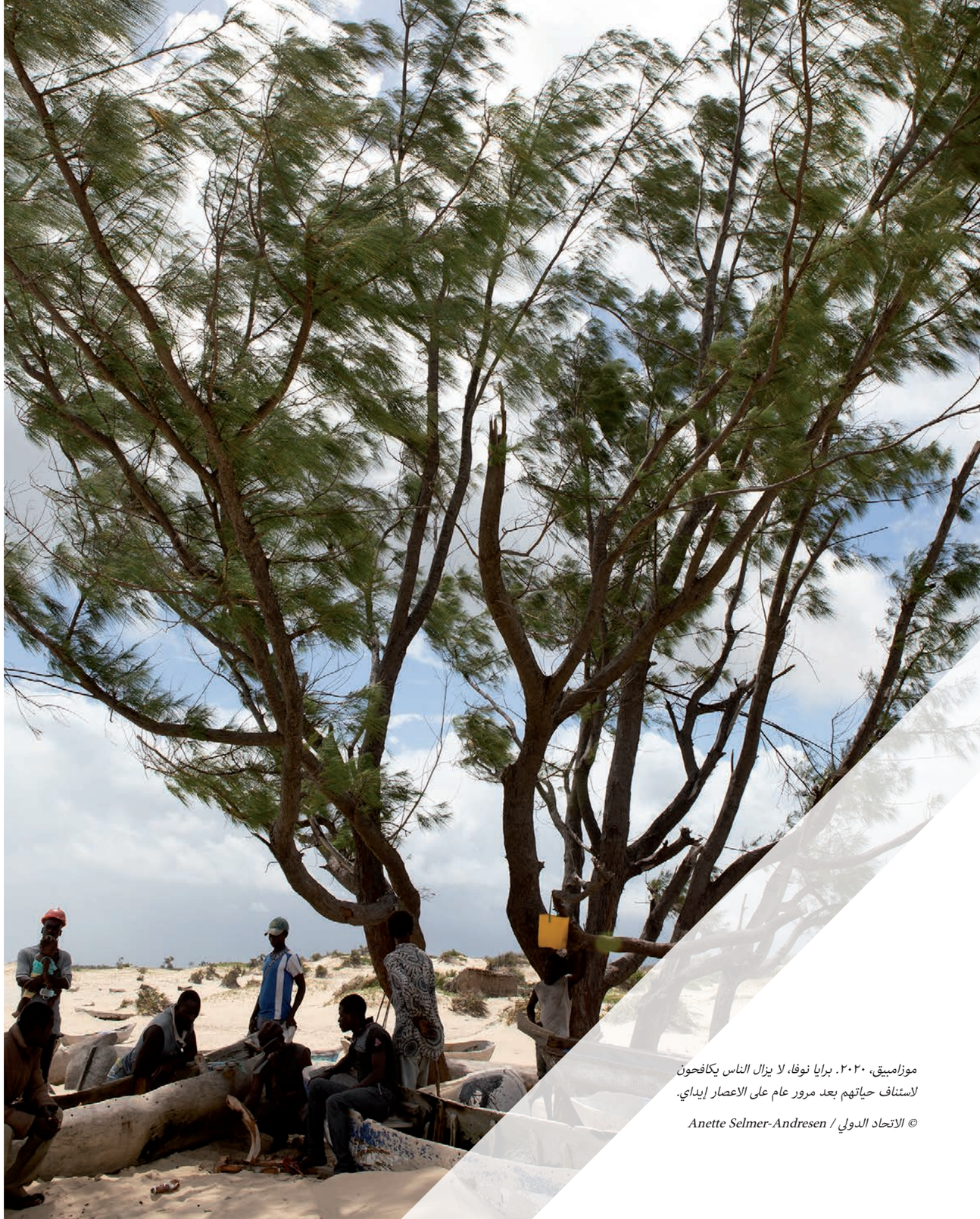

موزامبيق، ٢٠٢٠. برايا نوفا، لا يزال الناس يكافحون لاستئناف حياتهم بعد مرور عام على الاعصار إيداي.

© الاتحاد الدولي / Anette Selmer-Andresen

المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

الإنسانية

إن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي انبثقت من الرغبة في إغاثة الجرحى في ميدان القتال دون تمييز، تسعى، بصفتها حركة ذات طابع دولي ووطني، إلى تجنب المعاناة الإنسانية وتخفيفها أينما وجدت. وتهدف إلى حماية الحياة والصحة وضمان احترام الإنسان، وتشجع على التفاهم المتبادل والصداقة والتعاون وتحقيق السلام الدائم بين جميع الشعوب.

عدم التحيز

لا تمارس الحركة أي تمييز على أساس الجنسية أو العرق أو المعتقدات الدينية أو الوضع الاجتماعي أو الآراء السياسية. وهي تسعى إلى تخفيف معاناة الأفراد وفقاً لاحتياجاتهم فقط، وإلى إعطاء الأولوية لأشد حالات الضيق إلحاحاً.

الحياد

لكي تحتفظ الحركة بثقة الجميع، تمتنع عن تأييد أي طرف من الأطراف في الأعمال العدائية أو المشاركة، في أي وقت، في الخلافات ذات الطابع السياسي أو العرقي أو الديني أو الأيديولوجي.

الاستقلال

الحركة مستقلة، وبالرغم من أن الجمعيات الوطنية تعمل كهيئات مساعدة في الخدمات الإنسانية التي تقدمها حكوماتها وتخضع لقوانين بلدانها، إلا أن عليها أن تحافظ دائما على استقلالها الذاتي بحيث تكون قادرة على التصرف في كل الأوقات وفقاً لمبادئ الحركة.

الخدمة التطوعية

الحركة منظمة إغاثة تطوعية لا تبغي الربح بأي شكل من الأشكال.

الوحدة

لا يمكن أن تكون هناك سوى جمعية واحدة للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر في البلد الواحد. ويجب أن تكون الجمعية مفتوحة للجميع، وأن يمتد عملها الإنساني إلى جميع أراضي البلد.

العالمية

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر هي حركة عالمية تتمتع فيها كل الجمعيات بوضع متساو وتتحمل نفس المسؤوليات وعليها نفس الواجبات في مساعدة بعضها البعض.

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر هو أهم شبكة إنسانية في العالم تضم ١٩٢ جمعية وطنية من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وحوالي ١٤ مليون متطوع حاضر في المجتمعات المحلية قبل وقوع الأزمات أو الكوارث وخلالها وبعدها. إننا نعمل في مناطق العالم التي يصعب الوصول إليها وأشدها تعقيدا حيث ننقذ أرواح الناس ونشجع صون الكرامة البشرية. إننا نساعد المجتمعات المحلية على أن تصبح أماكن أقوى وأكثر قدرة على الصمود حيث يمكن للناس أن يحيوا حياة سالمة وصحية وحيث تتاح لهم فرص الازدهار.